آراء الكوفيين النحوية في شروح الحديث الشريف

الكلمات المفتاحية:- آراء _ النحوية _ الحديث

أ.م.د. أحمد خليل حبيب
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
Dr.ahmedzn78@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/١/٣ تاريخ قبول نشر البحث ٢٠٢٣/١/٢٢

الملخص

لا شك أنّ الحديث الشريف يُعد المصدر الثاني في التقعيد النحوي بعد القرآن الكريم، وقد استنبط النحاة منه قواعدَ وأصولًا بنوا عليها أحكامهم النحوية، وممن كان لهم فضل السبق في بيان ما في الحديث الشريف من أوجهٍ إعرابية، وحلُّ ما وقع فيه من مشكلات لغوية أولئك الذين ألفوا مدونات كبيرة في شرحه، وميدان هذا البحث بيان موقف بعضهم من خلال نماذج مختارة من نحو الكوفيين، وما للحديث من أثر استندوا عليه في بناءِ آرائهم، ومخالفة نظرائهم من النحويين، فالميدان واسع، وأرى أنه كفيلٌ بالنهوض بدراسات مستقلة؛ لذلك آثرنا أن نبدأ الحديث عن هذا الجانب، وندع الباب مفتوحًا على مصراعيه لمن يُريد أن يتمم هذا المشروع إن شاء الله تعالى.

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يتخذ صاحبةً ولا ولدًا، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغرّ الميامين.

أما بعد

فإن لغة الضاد لغة لا يُسبَرُ غورُها، فهي تتجدد وتتفردُ بالأصالة والتجديد محفوظة بكتاب الله العزيز. وقد أغنت بمرونتها قواعد النحو وأصولَه من السماع والاستقراء للناطقين بها من الفصحاء؛ ليكون كتاب الله الكريم أعلاها فصاحةً، ثم جاء بعده في الفصاحة الحديث الشريف، وتجلت فصاحته؛ لكون الناطق به أفصحَ العرب لسانًا، وأجودهم بيانًا محمدٌ بن عبد

الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولقد كان في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم منزلة في الاستشهاد النحوي، ولعلّ من أبرز المصادر التي ضمّت في طياتها آراء النحويين، وتعليلاتهم، وتوجيهاتهم، واختلاف مذاهبهم هي شروح الحديث الشريف، وهي كثيرة يصعب استقصائها وحصرها، حتى قيل إنها بلغت قرابة مئتين وسبعةِ شروح عمدت بمعظمها بيان الجوانب النحوية في ألفاظ الحديث الشريف وتراكيبه على اختلاف مذاهب النحاة، وكان للنحو الكوفي حضورٌ متميز في تضاعيف هذهِ الشروح، لا سيما نحو الكسائي (ت١٨٩هـ) وتلميذه الفراء (ت٢٠٧هـ) وثعلب (ت٢٩١هـ) وغيرهم؛ إذ لا يكاد يخلو شرحٌ من الأخذ بآرائهم والاستعانة بها من أجل توجيه الحديث الشريف توجيهًا يتفق مع القواعد النحوية التي وضعها النحاة الأوائل (رحمهم الله)؛ ولهذا فقد جاء عنوان بحثنا مختصًا بدراسة جانب من آراء الكوفيين النحوية في بعض هذه الشروح، وقمتُ بدراستها وقد جهدتُ في تحقيق نسبتها إلى الكوفيين، وفي الوقت نفسه أُضطررت إلى الرجوع لمصادر البصريين لمناقشة المسائل الواردة في متن البحث، وقد قسمته على ثلاثة مطالب بحسب النماذج المقترحة للدراسة والبحث وهي: المسائل المتعلقة بالأسماء، والمتعلقة بالأفعال، والمتعلقة بالحروف، مسبوقة بمقدمة ومتلوةً بخاتمة ضمنتها أبرز النتائج التي توصلت إليها، ثُمّ ثَبَتٌ بالمراجع والمصادر التي اعتمدت عليها في إنجاز هذا البحث وهي متنوعة شملت عددًا من كتب الفريقين وبعض كتب الصحاح والسنن، فضلًا عن بضعة من كتب الشروح التي هي مادة الدراسة وغيرها من المصادر التي تزينت بها إحالات الدراسة والله الموفق.

توطئة

لا شك أَن شروح الحديث ليست من الكتب النحوية إلا أَن مؤلفيها قد عرضوا مسائل نحوية كثيرة متعلقة بفهم الحديث وتحديد المراد منه؛ بل رأينا أن كثيرًا من هذه الشروح قد أشارت إلى الخلاف بين الفريقين في مسائل نحوية كثيرة، ولا شك أَن هذهِ المؤلفات قد عُني أصحابها بنقل آراء العلماء بدءًا من سيبويه (ت١٨٠هـ)، وما نَقْلُهم هذهِ الآراء إلا خدمةً لتوضيح النص الشريف وبيان مكنوناته، وكانت آراء الكوفيين حاضرة في مصنفاتهم وشروحهم؛ إذ عرضوا لكثير منها ولربما رجحوا بعضها أَو قد يميل بعضهم إلى ترجيح مذهب البصريين، وفي

مواضع كثيرة لجأوا إلى الاكتفاء بنقل الخلاف النحوي من دون ترجيح لهذا الرأي أَو ذاك، والحقيقةُ أَن آراء الكوفيين النحوية في الشروح كثيرةٌ وجديرةٌ بدراساتٍ مستقلة. لا تتسع لها هذهِ العجالة.

المطلب الأول: المسائل النحوية المتعلقة بالأسماء.

أولًا: كلا وكلتا بين الإفراد والتثنية.

يرى الكوفيون أنَّ كلا وكلتا مثنيان لفظًا ومعنى، ولا يُفرد أحدهما إلا في الضرورة، واحتجوا بالسماع، ومن شواهدهم قول الشاعر:

في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحده كلتاهُما مَقْرونةٌ بزائِده[١]

فإيراده للفظة (كلت) من غير أَلف دلَّ على أنها مفردة، والألف إنما هي علامة للتثنية عندهم[٢].

واستدلوا على أَنَّ الألف فيها للتثنية أَنها تنقلب إلى ياء في النصب والجر عند إضافتهما إلى المضمر، نحو: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما، فانقلاب الأَلف فيهما إلى ياء دليل على تثنيتهما اللفظية والمعنوية، ولو كانت ألفَ قصرٍ لم تنقلب[٣].

ويرى البصريون أَنّ (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية وألفه كألف عصا ورحا، فهي أصلية وليست زائدة، وأصل هذه الألف واوٌ، بدليل إبدالهما تاءً في (كلتا) مثل (كلا) في الإفراد والانقلاب، والألف فيها للتأنيث، وأصلها كِلْوي، والتاء بدل من لامها، ووزنها فعلى كذكرى وصفرى، خلافًا للجرمي (ت٢٢٥هـ) من البصريين الذي يرى أن التاء للتأنيث، والألف لام الكلمة كما كانت في (كلا) [٤]، واستدلوا على أنَّ لفظهما مفرد ومعناهما مثنى أنَّ الضمير يعود عليهما تارة مفردًا مراعاة للفظ، وتارة مثنى حملًا على المعنى، ومن الحمل على اللفظ قوله تعالى: **سمح**كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا **سجى**[٥] فقال: (آتت) بالإفراد، ولو كان مثنى لفظًا ومعنى لقال: (آتتا)[٦].

ومما يدلُّ على صحة ذلك ما ذكره الفارسي في قول الأعشى:

كِلَا أَبَوَيْكُمْ كَانَ فرْعًا دَعَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحْتَ نَاقِصَا[٧]

فقال: (كان) بالإفراد حملًا على اللفظ ولم يقل كانا، والشواهد في ذلك كثيرة[٨]. واحتجوا على أنَّ فيهما إفرادا لفظيًا، بإضافتهما إلى المثنى، ولو كانت التثنية فيهما لفظية لم يجز إضافتهما إلى المثنى؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه[٩]. وبأنهما بالألف في الأحوال الثلاث إذا أضيفا إلى الظاهر فتقول: جاءني كلا أخويك، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، وكذلك كلتا، وليس المثنى كذلك؛ لأن الألف تنقلب ياءً عند إضافتها في حالتي النصب والجر، ومع المضمر نحو: جائني أخواك كلاهما، ورأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما، فإنَّ الألف فيهما تنقلب ياءً؛ لأنهما يشبهان على وإلى ولدى؛ ولأنهما تابعان للمثنى، فجعل لفظهما كلفظ ما تتبعانه استحسانًا.[١٠]

وأما شراح الحديث فقد عرضوا للمسألة الخلافية، ورجحوا مذهب الكوفيين بدلالة حديث السيدة عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت: ((كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، كِلَانَا جُنُبٌ))[١١]. فذهبوا إلى أن كلا وكلتا لفظتان مثنيتان لفظًا ومعنى، بدلالة قول عائشة _رضي الله عنها_ (كلانا)، وفيه إشارة إلى التثنية اللفظية والمعنوية، فضلًا عن قولها (جنبٌ) في اللغة المشهورة لكونها للواحد، والمثنى، والجموع، والتذكير والتأنيث، بلفظ واحد، كما مرّ آنفا.[١٢]

ثانيًا: نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع كونه موجودًا

منع البصريون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل، إذا كان موجودًا في الجملة ولم يجيزوا إقامة غيره ما دام موجودًا في الجملة[١٣]، وإليه ذهب جَمْعٌ من النحويين[١٤]. في حين نُقِلَ عن الكوفيين ووافقهم الأخفش وابن مالك (ت٦٧٢هـ) تجويزهم إقامة المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به في الجملة[١٥]. مستدلين بقراءة أبي جعفر[١٦]، فبنيَ الفعل للمجهول وأقام الجار **سمح**لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ**سجى**[١٧] فبنيَ الفعل

(يجزي) لما لم يسمَّ فاعله وأقيم الجار والمجرور (بما) مقام الفاعل مع وجود المفعول به (قومًا)[١٨] وكذلك فقد احتج المجيزون أيضًا بقول الشاعر:

فَلَوْ وَلَدَتْ قفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكِ الجَرْوَ الكِلَابَا[١٩]

فأقام الجار والمجرور (بذلك) مقام المفعول به (كلبًا) وهو موجود في الجملة، وهو بهذا دليل على صحة مذهبهم[٢٠].

واستدلوا أيضًا بقول رؤبة:

لم يُعْنَ بالعَلياءِ إلا سيِّدًا ... ولا شفى ذا الغَيِّ إلا ذُو هدى[٢١]

فأقام (بالعلياء) وهو جار ومجرور مقام الفاعل مع كون المفعول به موجودًا (سيدًا) والبصريون يتأولون كل هذا ويحملونه على الضرورة والشذوذ[٢٢].

واتخذ الأخفش لنفسه مذهبًا وسطًا، فذهب إلى أن المفعول به إذا كان متقدمًا في الجملة تعين إقامته، وإن تأخر في الكلام جازت إقامته وإقامة غيره[٢٣].

وعند التحقيق في المسألة وجدنا أن ما نُسِبَ إلى الكوفيين في هذه المسألة غير دقيق؛ بل إنَّ نصوصهم التي نُقلت عنهم يبدو أنها موافقة لما ذهب إليه البصريون؛ فهذا الفرّاء وهو من أئمتهم ردَّ قراءة أبي جعفر وحملها على إضمار فعلٍ يقع به الرفع[٢٤]، ونَقل القرطبي (ت٦٧١هـ) عن شيخهم الكسائي أنه تأول قراءةَ أبي جعفر على تقدير (ليجزي الجزاء قومًا)[٢٥].

وعلى أية حالٍ فلربما يكون المتأخرون من الكوفيين قد أجازوا إقامة غير المفعول في الجملة، والنقل متواتر عنهم في ذلك، فإن صحَّ النقل عنهم أو لم يصح فلا أرى بأسًا في قبول مذهبهم لخلوّه من التكلف والتأويل، ولوجود السماع به، والمسألة يطول البحث فيها والذي يعنينا فيها أن شرَّاح الحديث أشاروا إلى وجود أحاديث شريفة يمكن أن تخرج على مذهب الكوفيين، ومما ذكروه أن رجلًا من الأنصار جاء إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: ((يا رسول الله، إنّ

لي جاريةً أعزل عنها، قال: سيأتيها ما قُدِّر لها)). فأتاه بعد ذلك، فقال حملت الجاريةُ. فقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): ((مَا قُدِّر لنَفسٍ شَيْءٌ إِلَّا هِيَ كائنة)) [٢٦].

فذكر الشارح (محمد بن علي بن آدم) أنَّ الفعل (قُدِّر) بُني للمجهول والجار والمجرور متعلق به و(النفس) ارتفعت على نائب الفاعل، ولا شاهد على هذه الرواية إلا أنه في بعض النسخ قد روي (ما قُدّر لنفس شيئًا)، وعلى هذه الرواية فالجار والمجرور ناب مناب الفاعل مع وجود مفعول به (شيئًا)، وفي هذه الرواية دليل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون، والبصريون يتأولون كل هذه الشواهد ويحملونها على الشذوذ[٢٧].

وأرى أنه لا حق لهم في ذلك، والحق مع ما ذهب إليه الكوفيون لوجود السماع به في أفصح الكلام وعدم التأويل أولى من التأويل وقبول موقفهم يبعدنا عن التكلف والتأويل، وأرى أن تُعاد صياغة القاعدة النحوية على جواز إقامة المفعول به أو غيره ولا مبرر لرفض مذهب الكوفيين.

ثالثًا: إضافة الشيء إلى نفسه.

يُمنع إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص والشيء إنما يعرفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرّفه ما احتاج إلى أن يعرَّف بغيره أبدًا؛ لأنه نَفْسُهُ في حالتي تعريفه وتنكيره واحدة موجودة[٢٨].

ويمنع التعريف لعدم الفائدة[٢٩]، وعلل ابن الحاجب منع ذلك أنَّ مثل تلك الإضافة تستلزم اختلاف إعراب كل من الصفة والموصوف وهذا خلاف ما يجب؛ ولذلك منع البصريون إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى اختلف اللفظان أم لم يختلفا[٣٠]، ووافقهم ثعلب فيما ذهبوا إليه حينما فسر قوله تعالى: **سمح**دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ**سجى**[٣١] على معنى الأمة القيمة.[٣٢] فتأويل الآية الكريمة عنده قائم على حذف الأمة في حين أجاز أكثر الكوفيين الإضافة[٣٣].

مستدلين بقوله تعالى: **سمح** إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ**سجى**[٣٤] وقوله تعالى: **سمح**وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ**سجى**[٣٥] وقوله تعالى: **سمح**جَنَّٰتِ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ**سجى**[٣٦] كما استدلوا بكلام العرب نحو (صلاة الأولى) و(مسجد الجامع) و(جانب الغربي) وغيرها وقد أوَّل ما سمع بأنه

محمول على حذف المضاف إليه وإقامة الصفة مقامه، أي (صلاة الساعة الأولى) و(مسجد اليوم الجامع) و(الوقت الجامع) و(جانب المكان الغربي)[٣٧].

وقد أورد شُراح الحديث أحاديثًا ظاهرها يوحي بجواز إضافة الشيء إلى صفته من غير تأويل على مذهب الكوفيين، فقد روي عن النبي (صلى عليه وآله وسلم) أنه قال: ((يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا، وَلَوْ فِرْسِنَ* شَاةٍ))[٣٨] وقد أشار ابن حجر إلى موطن الشاهد فيه على مذهب الكوفيين بقوله: ((بنصب النساء وجرِّ المسلمات على الإضافة، وهي رواية المشارقة من إضافة الشيء إلى صفته كمسجد الجامع وهو عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين يؤولونه بتقدير مسجد المكان الجامع))[٣٩].

والظاهر أنَّ ابن حجر يؤيد مذهب الكوفيين بدليل أنه نقل احتجاجهم ولم يَردَّ عليهم، وعليه خرَّج الحديث الشريف، وكذا ورد في الحديث الذي أخرجه مسلم من حديث أبي معاوية عن الأعمش ... عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، في يوم الأحزاب، قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((شَغَلُونَا عَن صَلاةِ الوُسْطَى، صَلاةِ العَصْرِ، مَلأَ اللهُ بيوتَهم وقُبورَهُم نَارًا))[٤٠]. وصلاة الوسطى على رأي البصريين بتقدير: عن صلاةِ الصلاةِ الوسطى. فـ (صلاة) هنا مصدر، أو تكون اسمًا مضافة إلى نفسِها وهو رأي الكوفيين[٤١]. ولذلك فإن الذي أراه أنَّ إضافة الشيء إلى نفسه أو صفته أمر جائز في العربية استعمالًا ولا مبرر لردّه لوجوده كثيرًا في أفصح الكلام في كتاب الله وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب، وكثرة هذه الشواهد تؤكد صحة ما ذهبوا إليه.

المطلب الثاني: المسائل المتعلقة بالأفعال

أولًا: تنازع عاملين على معمول واحدٍ

إذا تنازع عاملان على معمولٍ واحدٍ فأيهما أحقُّ بالعمل الأول أو الثاني، فنحاة العربية متفقون على إعمال العاملين كليهما، لكنهم اختلفوا في أيهما أولى بالعمل الأول أو الثاني. فذهب البصريون إلى إنّ المختار إعمال الثاني واستدلوا على مذهبهم هذا بما يأتي:

الأول: قُربه ومجاورته للاسم الذي بعده، يقول سيبويه: ((وإنَّما كان الذي يليه أوْلَى لقُرب جوارِهِ، وأنه لا ينقُضُ معنى))[٤٢].

الثاني: القول بإن العامل هو الأوّل يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله وهذا غير مُختار؛ لأنه خلاف الأصل، يقول الرضي (ت٦٨٦هـ): ((لو أعملت الأول في العطف في نحو: قام وقعد زيد، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل))[٤٣].

الثالث: إنَّ أكثر كلام العرب جاء بإعمال الثاني، يقول الفرزدق[٤٤]:

ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّني بنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنافِ وهَاشِم

وقول الطفيل الغنوي[٤٥]:

وَكُمْتًا مُدْمَّاةً كأَنَّ مُتُونَها جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهَبِ

فنصب النحاة (لون) على المفعولية[٤٦].

وانتصر ابن مالك لمذهب البصريين وحجته كثرة السماع الوارد عن العرب في إعمال الثاني وترك الأول وفي ذلك يقول: ((فدلَّ نقل سيبويه مجردًا عن الرأي على أنَّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم))[٤٧].

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الأولى بالعمل في المعمول الذي سبقه عاملان هو العامل الأول، وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ): ((ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو (أَكْرَمَنِي وأكرمتُ زيدًا، وأكرمتُ وأكرمنِي زيدٌ) إلى أن إعمال الفعل الأوّل أولى))[٤٨].

واحتجوا بالسماع عند العرب، فقد ورد عنهم إعمال الأوَّل، وإلغاء الثاني، ومن ذلك قول امرئ القيس:

فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المال[٤٩]

وكذلك استدلوا بأنَّ الأول أولى بالعمل؛ لشرف تقدمه ولكونه أول الطالبين له يقول الأنباري: ((وأما القياس فهو أنَّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به))[٥٠].

وفضلًا عن ذلك فإنّ الأول هو الأولى بالعمل ويؤدي إلى تخلصنا من الإضمار قبل الذكر، وهو من الأصول المرفوضة[٥١]. وذهب ابن العلج (ت٦١٦هـ) إلى أنَّ إعمال أي واحد من الفعلين سيان[٥٢]؛ لأن لكل منهما مرجحًا.

ولسنا بصدد الخوض في تفاصيل المسألة وأدلة كُلِّ فريق من الفريقين إلا أن الذي أريد أن أنبه عليه أنَّ شرّاح الحديث قد تعرضوا إلى هذه المسألة عند شرحهم لكلام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنهم القسطلاني (ت٩٢٣هـ) فيما نقله عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) عن الإمام علي (عليه السلام) أنه قال ((نَهَانِي رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ، عَنْ تَخَتُّمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ لُبْسِ الْقَسِّيِّ*، وَعَنْ لُبْسِ الْمُفْدَّمِ* وَالْمُعَصْفَرِ، وَعَنِ الْقِرَاءَةِ رَاكِعًا))[٥٣].

وعندما ساق القسطلاني هذا الحديث الشريف وشرَحه أشار إلى مسألة التنازع في العمل؛ إذ ذكر أنّ قوله (عليه السلام) ((عن تختم الذهب)) جار ومجرور تنازعه الفعلان قبله فأعمل الثاني عند البصريين لقربه، وأعمل الأول عند الكوفيين لتقدمه[٥٤]. فالظاهر أنّ القسطلاني قد أشار إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في تنازع العاملين على معمولٍ واحدٍ ولم يُرجح أحد المذهبين، ولم يستدل للفريقين وإنما اكتفى بالإشارة إلى المسألة من دون تعليل أو ترجيح.

ثانيًا: نعم وبئس بين الاسمية والفعلية

مذهب البصريين أنهما فعلان ماضيان جامدان[٥٥]، ونُسِبَ هذا الرأي أيضًا إلى الكسائي[٥٦].

ويرى سيبويه أن نعمَ وبِئس أصلان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى[٥٧].

ويستدل البصريون على صحة مذهبهم بجملة أدلة منها:

الأول: اتصال ضمير الرفع بهما كاتصاله بالأفعال كما وردت في القول: نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا[٥٨].

الثاني: اتصال تاء التأنيث بهما كما تتصل بالأفعال نحْو: نعمت المرأة، وبئست الجارية[٥٩].

الثالث: بناؤها على الفتح كما تبنى الأفعال الماضية[٦٠].

أما الكوفيون فالرأي المعزو إليهم أنهم ذهبوا إلى أنهما اسمان[٦١]، إلا أنَّ ما ورد عنهم من نصوص تُثبتُ خلاف ذلك، قال الفراء: ((والعرب تُوحد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قومًا، ونعم قومًا، وكذلك بئس. وإنما جاز توحيدها لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعَل وليس معناهما كذلك، وأنه لا يقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل))[٦٢] .

واستدل الفرّاء على فعليتهما أيضًا بقياسهما على أفعال متفق على فعليتهما كـ(عسى) ونظيرهما قوله تعالى: **سمح**عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ**سجى** [٦٣] فقاس الفراء فعليتهما على الفعل (عسى) لاشتراكهما في الجمود وعدم التصرف ومع ذلك اتصالهما جميعًا بالضمائر[٦٤]. ومما يؤكد أن الكوفيين ذهبوا إلى أن فعليتهما ما استدل به الكسائي فيما نُسِبَ إليه من جواز اتصال الضمير بهما[٦٥]. وتواتر النقل عن الكوفيين أنهما اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما واستدلالهم بأقوال كثيرة نقلها عنهم البصريون، ولا سيما المتأخرون، منها قولهم (نعم السير على بئس العير)[٦٦]، وقول الآخر وقد بُشر بالأنثى (والله ما هي بنعم الولد)[٦٧]. والذي سقناه من نصوص الكوفيين تؤكد بطلان ما نُسب إليهم من القول بإسميتها فنصوصهم، ولا سيما ما نقل عن الكسائي والفراء تُثبت باليقين أنهم متفقون مع البصريين على فعليتهما. وقد أشار الشراح لهذا الخلاف من ذلك ما نقلوه من حديث لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وهو يتحدث عن سنة صلاة التراويح ((والله إني لأراني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل، فجمعهم على أبيّ بن كعب قال: ثم خرجت معه ليلةً أخرى، والناس يصلون بصلاة قارئهم، فقال عمر: نعمت البدعة هذه))[٦٨]. ففي قول عمر (رضي الله عنه)

نعمت البدعة هذه دلالة على فعليتهما؛ لأن تاء التأنيث هذه لا تتصل إلا بالفعل الماضي، والغريب في المسألة أن الزرقاني وهو شارح موطأ الإمام مالك بن أنس (رضي الله عنهما) قد وهم في نسبة هذا المذهب إلى الكوفيين بقوله: ((نعمت التاء على مذهب البصريين لأن نعم فعل لا يتصل به إلا التاء وفي نسخ نعمة بالهاء وذلك على أصول الكوفيين))[٦٩].

والذي يظهر مما سقناه من نصوص ألّا خلاف في المسألة وأنَّ البصريين والكوفيين مجمعون على فعليتهما سماعًا وقياسًا، وفي قول عمر (رضي الله عنه) دليل على ما ذكره النحاة اتفاقًا. وما نُسب إلى الكوفيين من القول بإسميتها وهمٌ لا يعضده ما ثبت في مصادر القوم.

المطلب الثالث: المسائل المتعلقة بالحروف

أولًا: مِنْ لابتداء الغاية في الزمان

اختلف نحاة العربية في مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية، فنقل المنعُ في ذلك عن جمهور البصريين؛ لأنها في المكان نظير (مُذْ) في الزمان، فوضعت (مِنْ) لتدل على ابتداء الغاية في المكان كما وضعت (مُذْ) للدلالة على الغاية في الزمان[٧٠]، في حين نُسِبَ الى الكوفيين جواز ذلك مستدلين بالمسموع من القرآن الكريم كقوله تعالى: **سمح**لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ**سجى**[٧١] وقوله تعالى: **سمح**إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ**سجى**[٧٢] وكذلك ما ورد من الشعر العربي كقول الشاعر:

لِمَنِ الديارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومِنْ شَهْرِ[٧٣]

ونُسِبَ إلى الأخفش، والمبرد (ت٢٨٦هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)، وابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وابن درستويه (ت٣٤٧هـ)، أنهم وافقوا الكوفيين في ذلك[٧٤]. وصحح ابن مالك هذا المذهب واختاره واحتج على صحته بشواهد كثيرة تنصر صحة ما ذهب إليه المجوزون[٧٥]. والحقيقة أن (من) تَرِد ابتداء الغاية في الزمان كثيرًا في كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وغيره، ومن هذه الأمثلة أنّ فاطمة (عليها السلام) ناولت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كسرةً من خُبزِ شعير فقال ((هذا أول طعامٍ أكَلَهُ أبُوكِ من ثلاثةِ أيام))[٧٦]. فجرَّ ثلاثة أيام وهي دالة على ابتداء الغاية في الزمان بـ(من)، وقد انتصر شراح الحديث لمذهب الكوفيين، وهذا يتضح

في قول السيوطي: ((ودخول (من) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ومنعه أكثر البصريين))[٧٧]. وأُكد أن سيبويه قد جوّز ما جوزه الكوفيون على ما عُرِفَ مذهبًا لهم في مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية ((ومن ذلك قول العرب: من بد شَوْلًا فإلى إتْلائها نَصَبَ لأنَّه أراد زمانًا. والشَّوْلُ لا يكون زمانًا ولا مكانًا فيجوز فيها وكقولك: مِنْ لَدُ صلاةِ العصر إلى وقتِ كذا، وكقولك: من لد حائط إلى مكانِ كذا، فلمَّا أراد الزمانَ حَمَلَ الشول على شيء يَحسُن أن يكون زمانًا إذا عَمِلَ في الشَّوْل، ولم يَحسنْ إلَّا ذا كما لم يحسن ابتداءُ الأسماءِ بعد إنْ حتّى أضمرتَ ما يحسن أن يكون بعدها عاملًا في الأسماء. فكذلك هذا، كأَنك قلت: من لَدُ أَنْ كانتْ شَوْلاً فإلى إتلائها))[٧٨].

وفي هذه النصوص الكثيرة تصريح بجواز مجيئها لابتداء الغاية في الزمان. وعلى ما مَرَّ ذكره من تجويز سيبويه مثل ذلك وأيضًا موافقة الأخفش للكوفيين يحكم على ذلك الخلاف بأَنه لم يكن خلافًا مذهبيًا كما وصفه أبو البركات الأنباري ما دام شيوخ المصرين يذهبان إلى جواز المسألة (والله أعلم).

ثالثًا: اللام بمعنى (في)

اللام ترد لمعانٍ عدة أوصلها المرادي إلى ثلاثين معنى[٧٩]، ومن معانيها أنها ترد للظرفية بمعنى (في) ومنه قوله تعالى: **سمح**وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ**سجى**[٨٠] أي في يوم القيامة، ويُحتمل أن يكون منه قوله تعالى: **سمح**يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي**سجى**[٨١] على معنى (في)[٨٢].

وترد اللام ظرفية بمعنى (في) كما في قولهم: جِئتُ لخمسِ ليالٍ خلونَ من الشهر. وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن قتيبة وابن مالك[٨٣]. وقد نبه شُراح الحديث على أنه قد وردت مواضع في بعض الأحاديث الشريفة أورد فيها (صلى الله عليه وآله وسلم) اللام على معنى (في) منها أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) ((سُئِلَ أيُّ العمل أحب إلى الله عزَّ وجلَّ فقال: الصلاةُ على وقْتِها))[٨٤]. ((اتفق أصحاب شعبة على هذا اللفظ، وخالفهم علي بن حفص وهو ممن احتج به مسلم فقال: (الصلاة في أول وقتها) ... ووجه المطابقة بين الترجمة باللام وبين الحديث

بعلى أن اللام قد تأتي بمعنى على وحروف الخفض ينوب بعضها عن بعض عند الكوفيين))[٨٥].

والذي نستخلصه أنَّ ما ورد من أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وغيرها من المسموع الفصيح أن اللام قد ترِدُ للظرفية وهذا محمول على التأويل؛ لأن الكوفيين يُجيزون أن ينوب حرف مكان حرف، والله أعلم بالصواب.

الخاتمة

١-أثبت البحث أنَّ كتب شروح الحديث موسوعة تشتمل على آراءٍ نحوية كثيرة سواء أكانت منقولة عن البصريين أم عن الكوفيين، وقد كان للشراح أثر بإثراء هذه الآراء من خلال مناقشتها وتحليلها والاستدلال عليها، فضلًا عن نقل آراء جديرة بالعناية لنحاة لم تصل مؤلفاتهم.

٢-أثبت البحث أنَّ لنصوص الحديث الشريف أثرًا في بسط مسائل الخلاف بين الفريقين، وقد اعتمدوا عليه بوصفه فيصلًا ثانيًا بعد القرآن الكريم في ترجيح هذا الرأي أو ردّ ذاك.

٣-أثبت البحث أن شراح الحديث قد اتخذوا موقفًا محايدًا من الخلاف النحوي، فقد وجدناهم يرجحون آراء الكوفيين تارةً، وتارة يرجحون مذهب البصريين، واعتمادهم في كُلِّ هذا على ما ورد من الكلام المسموع من فصحاء العرب، وفي مقدمتهم أفصحهم نطقًا محمد بن عبدالله (صلى الله عليه وآله وسلم).

٤-أكد البحث أن الحديث الشريف قد روي بروايات عدة ويختلف موطن الشاهد تبعًا لكل رواية إلا أنَّ الأمانة التي اتصف بها علماء الحديث جعلتهم يذكرون روايات الحديث الشريف ويبينون موطن الشاهد في كل رواية مع التفصيل في أحايين كثيرة فيما يترتب على كلِّ رواية من خلاف بين النحاة، وقد يرجحون مذهبًا على آخر أو يكتفون بعرض الآراء النحوية من دون ترجيح.

٥-توصل الباحث إلى أنَّ شراح الحديث لم يترددوا في اعتناق مذهب الكوفيين وترجيحه على ما سواه، ولا سيما إذا كان ما يؤيده نصًا فصيحًا مسموعًا. وقد لا يصرحون بتأييدهم لمذهب

الكوفيين إلا أنَّ نقل رأيهم والاستدلال عليه بالمسموع وعدم الطعن به دليل على قبولهم مذهبهم.

٦-أكد البحث أنَّ مسائل الخلاف النحوي على كثرتها في الشروح إلا أن أصحابها لم يتوسعوا في عرض أدلة الفريقين وقبول كل دليل منها أو رفضه وإنما كانوا يشيرون إليها إشارةً ويرجحون ما بدا لهم ترجيحه منها من غير ذكر علة الترجيح سوى السماع الذي عدوه أصلا يُعتمد عليه عندهم في الاستدلال والترجيح.

٧-أثبت الباحث أنَّ شراح الحديث ساروا على منهج البصريين في الوهم في نسبة بعض الآراء إلى الكوفيين التي صرحوا بمخالفتهم فيها للبصريين، والحقيقة أن الباحث وبعد الرجوع إلى مصادرهم أثبت أن بعض المسائل المنسوبة إليهم قد وهم البصريون في نسبتها وتبعهم في هذا الوهم شراح الحديث من غير تثبت.

Al-Kufi's Grammatical Opinions in the Explanations of the Noble Hadith

Keywords: - (opinions _ grammatical _ hadith)

Assist. Prof. Ahmed Khalil Habib (Ph.D.)

University of Diyala

College of Basic Education

Abstract

There is no doubt that the noble hadith is the second source in grammatical ruling after the Holy Qur'an. The grammarians derived from it structures and principles on which they built their grammatical rules, and those who had the advantage of taking precedence in explaining the syntactic aspects of the noble hadith, and solving the linguistic problems that occurred in it. Those grammarians who wrote large collections in explaining it. The field of this research is to clarify the position of some of them through selected models of the Kufis' grammar, and the impact of the hadith on which they relied in constructing their opinions, and opposing their counterparts from the grammarians. The field is wide, and I think that it is sufficient to advance independent studies; Therefore, we preferred to start talking about this aspect, and leave the door wide open for anyone who wants to complete this project, God willing.

الحواشي

(١) بلا نسبة في اللمع في العربية: ١٧٢، وأسرار العربية: ٢٨٨، ولسان العرب: ٢٢٩/١٥، والمقاصد النحوية: ١٥٩/١، وخزانة الأدب: ١٢٩/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١٤٢/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩٨/١، وشرح المفصل: ٥٤/١، وخزانة الأدب: ١٣٠/١.

(٣) ينظر: اللباب: ٣٨٩/١، وشرح المفصل: ٥٤/١.

(٤) ينظر: المتبع في شرح اللمع: ٤١١/٢.

(٥) الكهف: ٣٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٦٣/٣، ٣٨١/٤، والمقتضب: ٢٤١/٣، والأصول: ٧٨/٣، وسر صناعة الإعراب: ١٥١/١، والخصائص: ٣٣٥/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٩٠/١، وشرح المفصل: ٥٤/١.

(٧) ديوانه: ١٩٩.

(٨) ينظر: المسائل الشيرازيات: ٤١١، ٤١٩.

(٩) ينظر: الكتاب: ٤١٣/٣، والمقتضب: ٢٤١/٣، وشرح المفصل: ٥٤/١.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٤١٣/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٠١/١، وشرح المفصل: ٥٤/١.

(١١) صحيح البخاري: ٦٧/١. كتاب الحيض (باب مباشرة الحائض).

(١٢) ينظر: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام: ٤٩٥/١-٤٩٦، ومغني اللبيب: ٢٦٨.

(١٣) ينظر: الإيضاح: ٧٣، واللمع في العربية: ٣٥، وتوضيح المقاصد: ٦٠٧/٢، وشرح اللمحة البدرية: ٣٩٧/١.

(١٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦٤/١، والفصول الخمسون: ١٧٧، والكناش: ١٣٩/١، وإرشاد السالك: ٢٢٣/١-٢٢٤، وشرح التصريح: ٤٢٩/١.

(١٥) ينظر: تسهيل الفوائد: ٧٧، وشرح التسهيل: ١٢٨/٢، وارتشاف الضرب: ١٩٤/٢، وهمع الهوامع: ٥٨٥/١.

(١٦) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٤٠٣، والنشر في القراءات العشر: ٣٧٢/٢.

(١٧) الجاثية: ١٤.

(١٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٦٣/١٦.

(١٩) ديوان جرير: ٤١٢/٢.

(٢٠) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٩٦/١.

(٢١) ديوانه: ١٧٣.

[٢٢] ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٤٩/٢.

[٢٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٣/٢، وهمع الهوامع: ٥٨٦/١، وظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة): ١١٠.

[٢٤] ينظر: معاني القرآن: ٤٦/٣.

[٢٥] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٥٢/١٩، وظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة): ١١٠.

[٢٦] سنن ابن ماجه (باب في القدر) : ٣٥/١.

[٢٧] ينظر: مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه: ٥٦٧/٢.

[٢٨] ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ٥٣٤/٢، والمقتضب: ٢٤١/٣، والأصول: ٥٢/١، والمسائل المشكلات البغداديات: ١٣٤.

[٢٩] ينظر: حاشية الصبان: ٣٧٥/٢، وظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة): ١٥٦.

[٣٠] ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٦٠٢/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٧/٢.

[٣١] البينة: ٥.

[٣٢] ينظر: مجالس ثعلب: ١٥/١، ٦٦.

[٣٣] ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣٣/١، والإنصاف: ٣٥٦/٢، وائتلاف النصرة: ٥٤-٥٥، وظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة): ١٥٦.

[٣٤] الواقعة: ٩٥.

[٣٥] يوسف: ١٠٩.

[٣٦] ق: ٩.

[٣٧] ينظر: الأصول: ٨/٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٣٥/٢-٣٣٦، والإنصاف: ٣٥٧/٢، وظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة): ١٥٧.

* فرسن: ((والفرسن من البعير: بمنزلة الحافر من الدابة، قال: وربما استعير في الشاة)). لسان العرب: (فرسن) ٣٢٣/١٣.

[٣٨] صحيح البخاري (باب لا تحقرن جارة لجارتها) : ١٠/٨.

[٣٩] فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١٩٧/٥.

[٤٠] صحيح مسلم: ٤٣٧/١ رقم الحديث (٦٢٧).

[٤١] ينظر: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: ٣٢٩/٢، وإضافة الشيء إلى نفسه بين التقعيد والاستعمال (بحث) : ١٦٥.

[٤٢] الكتاب: ٧٤/١.

[٤٣] شرح الرضي: ٢٠٥/١.

[٤٤] ديوانه: ٨٤٤/٢.

(٤٥) ديوانه: ٣٢.

(٤٦) ينظر: الكتاب: ٣٩/١، والمقتضب: ٧٥/٤، والمفصل: ٧١/١.

(٤٧) شرح التسهيل: ١٦٧/٢.

(٤٨) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧١/١، وينظر: التبصرة والتذكرة: ١٤٩/١، وتذكرة النحاة: ٣٤٣.

(٤٩) ديوانه: ١٣٩/١.

(٥٠) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٣/١.

(٥١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٣/١، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (مسألة: ٣٤) : ٢٥٢-٢٥٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٠٥/١.

(٥٢) ينظر: البسيط في النحو: ٢١٠/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٨٣/١.

*القسي: هي ثياب من كتان مخلو بحرير يؤتى بها من مصر. لسان العرب: (القس) ١٧٥/٦.

*المفدم: هو المشبع حُمرة كأنه الذي لا يقدر على الزيادة عليه لتناهي حمرته فهو كالممتنع من قبول الصبغ. لسان العرب: (فدم) ٤٥٠/١٢.

(٥٣) السنن الكبرى (للنسائي) : ٥٣٢/٢.

(٥٤) ينظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى: ١٣٦/١٣.

(٥٥) ينظر: الكتاب: ١٨٧/٢، ٢٦٦/٣، والمقتضب: ١٤١/٢، والأصول في النحو: ١١١/١.

(٥٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٨٠/١، وتوضيح المقاصد: ٩٠١/٢، والموفقي في النحو: ٥١٦.

(٥٧) ينظر: الكتاب:١٧٩/٢.

(٥٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٦/١.

(٥٩) ينظر: أسرار العربية: ٩٠.

(٦٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٤.

(٦١) ينظر: شرح المفصل: ٣٨٩/٤، وشرح التسهيل: ٥/٣، وارتشاف الضرب: ٢٠٤١/٤، وتمهيد القواعد: ٢٥٢٣/٥.

(٦٢) معاني القرآن: ١٤١/٢-١٤٢، وينظر: حقيقة رأي البصريين والكوفيين في أفعال المدح والذم (بحث) : ٣٢.

(٦٣) الحجرات: ١١.

(٦٤) معاني القرآن: ١٤٢/٢، وينظر: حقيقة رأي البصريين والكوفيين في أفعال المدح والذم (بحث) : ٣٣.

(٦٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٦/١، وأمالي ابن الشجري: ٣٩٠/٢.

(٦٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٠٢/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٤١١/١.

(٦٧) ينظر: توضيح المقاصد: ٩٠٢/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٧/١.

[٦٨] شرح الزرقاني على الموطأ: ٤١٧/١.

[٦٩] المصدر نفسه: ٤١٨/١.

[٧٠] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٦/١.

[٧١] الروم: ٤.

[٧٢] الجمعة: ٩.

[٧٣] ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٨.

[٧٤] ينظر: شرح المفصل: ٤٩٥/٤، وشرح التسهيل: ١٣٠/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢٦٣/٤-٢٦٤، والبحر المحيط: ٥٠٤/٥، وتوضيح المقاصد: ٧٤٩/٢.

[٧٥] ينظر: شواهد التوضيح: ١٨٩/١، وشرح الكافية الشافية: ٧٩٧/٢.

[٧٦] مسند الإمام أحمد: ٤٤٠/٢٠.

[٧٧] عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث: ٧٣-٧٤/ ص٦٤.

[٧٨] الكتاب: ٢٦٤/١-٢٦٥.

[٧٩] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٩٥/١.

[٨٠] الأنبياء: ٤٧.

[٨١] الفجر: ٢٤.

[٨٢] ينظر: مغني اللبيب: ٤١٨/١.

[٨٣] ينظر: البحر المحيط: ٢٩٤/٦، وهمع الهوامع: ٣٧٠/٢، ومعاني النحو: ٦٨/٣.

[٨٤] مسند الإمام أحمد: ٢٤٥/٧.

[٨٥] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٤٨٢/١.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت٨٠٢هـ) بتحقيق: طارق عبد عون الجنابي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) شرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

- إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري أبو العباس شهاب الدين (ت٩٢٣هـ) ط٧، المطبعة الكبرى الأميرية بمصر، ١٣٢٣هـ.
- إرشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن الجوزية (ت٧٦٧هـ) بتحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط١، أضواء السلف، الرياض، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد السري بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، بتحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- إضافة الشيء إلى نفسه بين التقعيد والاستعمال: م.د أحمد جعفر داود، م.م ماجد كامل حسين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد ٢٤.
- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٨٨هـ)، بتحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي الفقيه عياض اليحصبي المالكي (ت٥٤٤هـ)، قصر دار الوفاء، ط٢، ١٤١٩هـ.
- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمرو بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجريّ: هبة الله بن عليّ بن حمزة الحسني العلوي(ت٥٤٢هـ)، بتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، بتحقيق: د. حسن الشاذلي فرهود، ط١، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٣٧٩هـ – ١٩٦٩م.

- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، بتحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، بتحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط (١)، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، بتحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة: أبو حيّان بن يوسف الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، بتحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، بتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، بتحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخبّاز، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) : أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، نشره: عماد زكي البارودي وخيري سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن أم قاسم بن عبد الله المرادي (ت٧٤٩هـ) بتحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، ط١، مؤسسة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
- حقيقة رأي البصريين والكوفيين في أفعال المدح والذم: د. سعاد كريدي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، جامعة القادسية، كلية التربية، مج (٦)، ع (٤٠٣)، ٢٠٠٧م.
- خِزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط(٤)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢هـ)، بتحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط(٢)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس (ت٦٢٩هـ)، شرح وتعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، ٢٠١٥م.
- ديوان امرئ القيس: امرؤ القيس بن حجر (ت٥٦٥م)، ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبد الشافي، ط(٥)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- ديوان جرير: بشرح محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)، بتحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ، ١٩٦٩م.
- ديوان رؤبة بن العجاج (ت١٤٥هـ)، بشرح محمد بن حبيب، قرأه وشرحه: عبد الرحمن عبد الله الجميعان، ط(١)، دار الرياحين، بيروت – لبنان، ٢٠١٩م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى (ت٦٠٩م)، شرحه: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- ديوان الطفيل الغنوي شرح الأصمعي: بتحقيق: حسان فلاح أوغلي، ط(١)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

- ديوان الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة (ت١١٠هـ)، بتحقيق: علي فاعور، ط(١)، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام: أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة الفاكهاني (ت٧٣٤هـ)، بتحقيق: نور الدين طالب، ط(١)، دار النوادر، سوريا، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، بتحقيق: علي عبد الباري عطية، ط(١)، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، بتحقيق: د. حسن هنداوي، ط(١) دار القلم، دمشق، بيروت - لبنان، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)، بتحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، ط(٢)، دار صادر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- سُنن ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزوينيّ (ت٢٧٣هـ)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابي الحلبي)، (د.ت) ، (د.ط).
- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ)، بتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن المصري (ت٧٦٩هـ)، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(٢)، دار التراث بالقاهرة، دار مصر للطباعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: محمد جمال الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ)، بتحقيق: محمد باسل عيون السود، ط(١)، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، بتحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، بإشراف: إميل بديع يعقوب، ط(١)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح الزرقاني على موطأ ابن مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري، بتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط(١)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- شرح سنن النسائي المسمى (ذخيرة العقبى في شرح المجتبى): محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولّوي، ط(١)، دار المعارج الدولية للنشر، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ط(١)، اعتنى بها محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد محمد حسن شراب، ط (١)، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.
- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، ط(١)، بتحقيق: يوسف حسن عمر، دار المجتبى، ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م.
- شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الدين، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، بتحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح اللمعة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ): د. هادي نهر، ط(١)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٠٧م.
- شرح المفصل: موفق الدين بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، ط(١)، بتحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، بتحقيق: جمال عبد العاطي مخيصر أحمد، ط (١)، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، بتحقيق: خالد عبد الكريم، ط (١)، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، بتحقيق: د. طه محسن، ط(١)، مكتبة ابن تيمية، (د.ت).
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ (٣٩٣هـ)، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، ط(٤) دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، بتحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، ط (١)، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ظاهرة المنع في النحو العربي: مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية التربية، بإشراف: الأستاذة الدكتورة: خديجة الحديثي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي (ت٩١١هـ)، بتحقيق: سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن عليّ بن حَجَر العسقلانيّ الشافعي (٨٥٢هـ)، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

- الفصول الخمسون: أبو الحسين يحيى بن المعطي المغربي (ت٦٢٨هـ)، بتحقيق: محمود محمد الطناحي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط(٤)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الكناش في فني النحو والصرف: إسماعيل بن الأفضل بن علي الأيوبي، بتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٥هـ.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني (ت٧٨٦هـ)، بتحقيق: محمد محمد عبد اللطيف، الناشر: المطبعة البهية المصرية، صيدا – بيروت، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، (د.ط).
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، بتحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط(١)، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي منظور (٧١١هـ)، ط(١)، دار صادر، بيروت، الناشرون، (د.ت).
- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن الحسن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، بتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط(١) مكتبة الملك فهد، السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢هـ)، بتحقيق: حامد المؤمن، ط(١)، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري (ت٣٨١هـ)، بتحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
- المتبع في شرح اللمع: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- مجالس ثعلب: أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط(٢)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط(١)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- المسائل الشيرازيات: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، بتحقيق: د. حسن هنداوي، ط(١)، كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، بتحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط(١)، جامعة القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، بتحقيق: يحيى مراد، ط(١)، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- مسند الإمام أحمد: أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، بتحقيق: أحمد محمد شاكر، ط (١)، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجة: محمد بن علي بن آدم بن موسى، ط (١)، دار المغني، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- معاني القرآن (الأخفش ت٢١٥هـ)، بتحقيق: د. هدى محمود قرَّاعة، ط (١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن: الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد عليّ النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط (١) دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ١٩٥٥م.
- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، ط (١)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، بتحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط (٦)، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية: أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، بتحقيق: محمد باسل عيون السود، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، بتحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، (د.ط).

- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، بتحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط (٢)، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الموفقي في النحو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت٢٩٩هـ)، بتحقيق: د. عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- النشر في القراءات العشر: أبو الخير شمس الدين بن محمد المعروف ب(ابن الجزري) (ت٨٣٣هـ)، بتحقيق: عليّ محمد الضباع (ت١٣٨٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط) (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: أبو بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، بتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط (١)، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.